

Distr.: General
25 March 2004
Arabic
Original: English



بيان مقدم من رئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٤٩٣٣ لمجلس الأمن المعقودة في ٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٤ فيما يتصل بنظر المجلس في البند المعنون "المسائل العابرة للحدود في غرب أفريقيا"، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

"يشير مجلس الأمن، إلى قراراته وبيانات رئيسه ذات الصلة، ويؤكد أهمية معالجة العوامل المستمرة لعدم الاستقرار في غرب أفريقيا في إطار إقليمي. ويسلم بالحاجة إلى نهج شامل ومركّب لإيجاد حلول دائمة للأزمات والصراعات المعقدة في غرب أفريقيا. وينبغي لهذا النهج معالجة الأسباب الجذرية للصراع والنظر في أساليب تعزيز السلام والأمن المستدامين بما في ذلك التنمية والإنعاش الاقتصادي، والحكم الرشيد والإصلاح السياسي.

"ويجيب مجلس الأمن علماً في هذا الصدد بتقرير الأمين العام المؤرخ ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٤ (S/2004/200) وتوصياته بأن تُعالج، في سياق نهج إقليمي، القضايا العابرة للحدود، ولا سيما محنة الجنود الأطفال واستخدام وانتشار المرتزقة والأسلحة الصغيرة. ويعتقد مجلس الأمن أن الإجراء المتخذ بناء على التقرير ينبغي أن يكون جزءاً من استراتيجية أوسع نطاقاً لاتقاء نشوب الصراعات وإدارة الأزمات وإحلال الاستقرار في المرحلة التالية للصراع في المنطقة دون الإقليمية.

"ويرحب مجلس الأمن بالمبادئ التي أعلنها الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والتي توفر إطاراً هاماً لهذا الإجراء. وهو يشجع الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على كفالة تنفيذها بالكامل. وبناء على ذلك، يحث الجماعة على العمل بصورة وثيقة مع منظومة الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية، وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية المعنية، بما في



ذلك مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي الذي أنشئ مؤخرا، وكذلك الدول المهتمة، لوضع سياسة لاتقاء نشوب الصراعات الإقليمية تأخذ في الاعتبار بصورة كاملة توصية البعثة المشتركة للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي التي تم مؤخرا إيفادها إلى المنطقة.

”ويشدد مجلس الأمن على أهمية دور الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا في تسهيل تنسيق نهج متماسك للأمم المتحدة إزاء معالجة المشاكل العابرة للحدود وعبر الوطنية في المنطقة دون الإقليمية.

”ويشجع مجلس الأمن الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا على مواصلة عقد اجتماعات منتظمة بشأن التنسيق فيما بين بعثات الأمم المتحدة في المنطقة لزيادة اتساق أنشطة الأمم المتحدة في غرب أفريقيا وتحقيق أقصى كفاءة لها. ويشجع أيضا أكبر تنسيق ممكن فيما بين وكالات الأمم المتحدة في نطاق بلدان المنطقة دون الإقليمية.

”ويطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يشجع بعثات الأمم المتحدة في غرب أفريقيا على تبادل المعلومات وتقاسم مواردها السوقية والإدارية إلى أقصى حد ممكن، دون إعاقة التنفيذ المرضي لولاياتها، بهدف زيادة كفاءتها وخفض التكاليف.

”ويعرب مجلس الأمن عن اعتزامه النظر في توصيات الأمين العام لتسهيل العمليات عبر الحدود وتعزيز التعاون فيما بين بعثات الأمم المتحدة في المنطقة، بما في ذلك إمكانية القيام بعمليات ”المطاردة“، وتنظيم دوريات جوية مشتركة، والمسؤولية المشتركة عن الحدود، وإمكانية تعزيز رصد الفضاء الجوي والتخطيط المشترك لإعادة المقاتلين الأجانب إلى الوطن. ويتطلع إلى أن يتلقى في أقرب وقت ممكن توصيات الأمين العام، بعد إجراء المشاورات اللازمة مع الحكومات المعنية. ويشجع أيضا الدول في المنطقة دون الإقليمية على تنظيم دوريات مشتركة على طول حدودها، بالاشتراك، عند الحاجة، مع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ذات الصلة.

”ويدعو مجلس الأمن الأمين العام والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى اتخاذ القرارات العملية لتحسين تنسيق أنشطة الأمم المتحدة والجماعة في غرب أفريقيا.

”ويشدد مجلس الأمن على أهمية النهج الإقليمي في إعداد وتنفيذ برامج التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج. ولتحقيق هذه الغاية، يدعو بعثات الأمم

المتحدة في غرب أفريقيا، والحكومات المعنية، والمؤسسات المالية المختصة، والوكالات الإنمائية الدولية، والبلدان المانحة إلى العمل معاً للمواءمة بين فرادى البرامج القطرية للتسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج وذلك في إطار استراتيجية إقليمية شاملة لوضع برامج إنمائية للمجتمعات المحلية تنفذ بالتزامن مع برامج التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج، وإلى إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات الأطفال في الصراعات المسلحة.

”ويؤكد مجلس الأمن مجدداً أهمية التوصل إلى حلول دائمة لمشكلة اللاجئين والمشردين في المنطقة دون الإقليمية ويحث دول المنطقة على السعي إلى تهيئة الظروف اللازمة لعودتهم الطوعية والأمنة بدعم من المنظمات الدولية المختصة والبلدان المانحة.

”ويعتبر مجلس الأمن أن الاتجار غير المشروع بالأسلحة يشكل خطراً على السلام الدولي والأمن في المنطقة. ولذلك يحث الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على أن تنفذ بالكامل اتفاق الوقف الاختياري لاستيراد وتصدير وتصنيع الأسلحة الخفيفة الموقع في أبوجا في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨. ويدعوها أيضاً إلى دراسة إمكانية تعزيز أحكامه.

”ويدعو مجلس الأمن الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لمكافحة الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في المنطقة بصورة أفضل، مثل وضع سجل إقليمي للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ويدعو مجلس الأمن البلدان المانحة إلى مساعدة الدول الأعضاء في الجماعة على تنفيذ هذه الخطوات.

”ويحث مجلس الأمن جميع الدول، ولا سيما دول المنطقة والدول القادرة على تصدير الأسلحة، على كفالة تنفيذ الحظر المفروض على الأسلحة بالكامل في المنطقة دون الإقليمية. ويعرب عن اعتزامه أن يهتم عن كثب ويتشاور مع الجماعة الاقتصادية والدول الأعضاء بخصوص اتخاذ خطوات لوقف التدفقات غير المشروعة للأسلحة إلى أماكن الصراع في المنطقة.

”ويسلم مجلس الأمن بالحاجة إلى معالجة جانب العرض وجانب الطلب على السواء فيما يتعلق بالشركات الخاصة التي تبيع الأسلحة الصغيرة أو الخدمات الأمنية بطريقة غير قانونية، ويدعو الحكومات المعنية إلى اتخاذ الخطوات المناسبة لمنع هذه المبيعات غير المشروعة.

” ويشير مجلس الأمن إلى التدابير التي نفدها بشأن الاستغلال والتجارة غير المشروعين في الماس والأخشاب في المنطقة دون الإقليمية ويشجع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والدول الأعضاء فيها على تعزيز الشفافية والاستغلال المستدام لهذه الموارد.

” ويشجع مجلس الأمن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على إعلان هوية الأطراف والعناصر الفاعلة التي اتضح أنها تشارك في الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة في المنطقة دون الإقليمية وتستخدم المرتزقة، ويعرب عن اعتزاه النظر في اعتماد هذه الممارسة فيما يتعلق بالمنازعات في غرب أفريقيا.

” ويشير مجلس الأمن إلى أن وجود مراكز تفتيش عديدة غير قانونية في المنطقة وممارسة الابتزاز في هذه المراكز أمر يلحق الضرر بأمن المدنيين ويعتبر عائقا رئيسيا أمام التنمية الاقتصادية لمنطقة غرب أفريقيا بأكملها. ولذلك يدعو الحكومات المعنية إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لمعالجة هذا العائق الذي يعرقل التكامل الاقتصادي الإقليمي، معالجة فعالة بدعم من المجتمع الدولي.

” ويدعو مجلس الأمن الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى العمل معاً للاتفاق على نهج متسق لمعالجة مشكلة المقاتلين الأجانب.

” ويدعو مجلس الأمن دول اتحاد نهر مانو إلى استئناف الحوار والنظر في عقد اجتماع قمة لرؤساء الدول واجتماعات للوزراء لوضع نهج مشترك لمعالجة قضاياهم الأمنية المشتركة وتدابير لبناء الثقة.

” ويرى مجلس الأمن أن العناصر الفاعلة في المجتمع المدني، بما في ذلك وسائط الإعلام، تضطلع بدور هام في إدارة الأزمات واتقاء نشوب الصراعات في المنطقة، وتستحق جهودها في هذا الصدد الدعم الفعال من جانب دول المنطقة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والمجتمع الدولي، ومنظومة الأمم المتحدة. وينبغي تقديم دعم متزايد إلى وسائط الإعلام للتوعية بمحنة الجنود الأطفال، واستخدام وانتشار الأسلحة الصغيرة، وتجنيد المرتزقة.

” ويرحب مجلس الأمن بالاهتمام الذي أبداه فريق الاتصال الدولي المعني بليبيا بتوسيع نطاق ولايته لكي تشمل القضايا العابرة للحدود المتعلقة بليبيا والبلدان المجاورة لها.

” ويرى مجلس الأمن أن إصلاح قطاع الأمن يعتبر عنصرا أساسيا للسلام والاستقرار في غرب أفريقيا ويدعو على وجه الاستعجال البلدان المانحة والدوائر المالية الدولية إلى تنسيق جهودها لدعم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ولا سيما أمانتها التنفيذية، ولمساعدة دول المنطقة دون الإقليمية في جهودها لإصلاح قطاع الأمن.

” ويعرب مجلس الأمن، في سياق تأكيده على البعد الإقليمي للمشاكل في غرب أفريقيا، عن اعتزامه أن يبقي قيد النظر تنفيذ التوصيات المشار إليها أعلاه، ويطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن ذلك. بمناسبة تقديم تقاريره الدورية عن بعثات الأمم المتحدة في المنطقة دون الإقليمية“.
